

Distr.: General
31 July 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ٢١ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

العولمة والترابط: تسخير العلم
والتكنولوجيا لأغراض التنمية

تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير المقدم استجابة لقرار الجمعية العامة ٦٦/٢١١ يحتوي على معلومات عن الأعمال التي اضطلعت بها مؤخرا اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة لمساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تعزيز القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا واكتساب التكنولوجيات وتعبئة الدراية التقنية وتطبيق السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا لمعالجة المسائل الإنمائية وإدماج هذه السياسات في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لكل منها.

* A/68/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

290813 280813 13-41399 (A)



أولا - مقدمة

١ - يستجيب هذا التقرير للفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ٢١١/٦٦، التي طلب فيها إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في دورتها الثامنة والستين تقريراً عن تنفيذ القرار وتوصيات للمتابعة في المستقبل، بما في ذلك الدروس المستفادة من دمج السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

٢ - وفي قرارها ٢١١/٦٦، سلّمت الجمعية العامة بالدور الحيوي الذي يمكن للعلم والتكنولوجيا تأديته في التنمية وفي تيسير الجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي ومكافحة الأمراض وتحسين التعليم وحماية البيئة وتحسين الإنتاجية والقدرة على المنافسة. ونظراً إلى أن الجمعية يساورها القلق لأن العديد من البلدان النامية يفتقر إلى القدرة على الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بأسعار معقولة، فقد شجعت المجتمع الدولي على تعزيز إمكانية حصول البلدان النامية على هذه التكنولوجيات.

٣ - وبغية تمكين البلدان النامية من تعزيز قدراتها في مجال العلم والتكنولوجيا، أكدت الجمعية العامة من جديد التزامها بدعم وتعزيز الآليات القائمة ودعم مبادرات البحث والتطوير لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية في مجالات الصحة والزراعة والحفظ والتنمية المستدامة للموارد الطبيعية والإدارة البيئية والطاقة والغابات وأثر تغير المناخ. كما أعادت تأكيد التزامها بما يلي:

(أ) تعزيز نشر ونقل التكنولوجيات، بما في ذلك التكنولوجيات السليمة بيئياً والدراية المناظرة، إلى البلدان النامية بوسائل منها إشراك القطاع الخاص؛

(ب) تعزيز ودعم بذل المزيد من الجهود لتطوير مصادر الطاقة المتجددة، بما في ذلك التكنولوجيا المناسبة؛

(ج) تنفيذ سياسات لاجتذاب الاستثمارات العامة والخاصة التي تعزز المعرفة؛

(د) دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتسخير التكنولوجيات الزراعية الجديدة.

٤ - وطلبت الجمعية العامة أيضاً من اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن تواصل مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوصفه مركز التنسيق على نطاق المنظومة، على متابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأن تقوم، ضمن نطاق ولايتها، بمعالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية في مجالات من قبيل الزراعة والتنمية الريفية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والإدارة البيئية. إضافة إلى ذلك، شجعت الجمعية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على أن يواصل، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، إجراء

استعراضات للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار بهدف مساعدة البلدان النامية على تحديد التدابير اللازمة اتخاذها لدمج السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية.

ثانياً - مساهمة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

٥ - إثر اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢١١/٦٦ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، واصلت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بوصفها حاملة شعلة منظومة الأمم المتحدة في مسائل العلم والتكنولوجيا والابتكار، توفير منتدى للنظر في مسائل العلم والتكنولوجيا، وتعزيز فهم السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا وما يترتب عليها من آثار في التنمية، لا سيما في البلدان النامية، ووضع توصيات ومبادئ توجيهية في هذا الميدان. وواصلت اللجنة أيضاً تأدية دورها كمركز تنسيق لمتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

٦ - ويبين هذا الفرع مساهمة اللجنة خلال دورتيها الخامسة عشرة والسادسة عشرة في تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية في مجالات مثل الزراعة والتنمية الريفية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والإدارة البيئية، فضلاً عن عمل اللجنة المتعلق بمتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. ويوفر هذا الفرع أيضاً معلومات عن عمل اللجنة في مجال تعزيز الحوار وبناء توافق الآراء ومساهماتها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ألف - المناقشات والحوارات الجارية في اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بشأن السياسات

٧ - نظرت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية خلال دورتها الخامسة عشرة (٢١ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢) في موضوعين ذوي أولوية هما: "الابتكار والبحث ونقل التكنولوجيا تحقيقاً للمنفعة المتبادلة ومباشرة الأعمال الحرة والتنمية القائمة على التعاون في مجتمع المعلومات" و "إتاحة إمكانية الاستفادة للجميع والمكتبات الإلكترونية للعلوم والتحليلات الجغرافية المكانية وغيرها من الأصول التكميلية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات لمعالجة قضايا التنمية، مع إيلاء اهتمام خاص للتعليم". وأسندت إلى الدورة السادسة عشرة للجنة، المعقودة في الفترة من ٣ إلى ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣، مهمة النظر في موضوعين ذوي أولوية هما: "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض استدامة المدن والمجتمعات المحلية شبه الحضرية" و "خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض من أجل مجتمع رقمي شامل".

الدورة الخامسة عشرة

٨ - يتوقف توليد القدرات الابتكارية على توافر بيئات التعلم القائم على التعاون التي تشجع التفاعل وتبادل المعارف والدراية بغية تعزيز القدرة الاستيعابية الإجمالية لنظام الابتكار المعني. وعمليات التعلم القائم على التعاون هذه ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقدرات البحثية ونقل التكنولوجيا ومباشرة الأعمال الحرة، وهي تسهم جميعاً في بيئات التعلم القائم على التعاون وتستفيد منها. وكثيراً ما تجد البلدان نفسها مقيدة في الجهود التي تبذلها لتعزيز الابتكار من خلال البحث ونقل التكنولوجيا ومباشرة الأعمال الحرة من جراء عوامل ملزمة على الصعيد المؤسسي وفيما يتصل بالموارد البشرية. وتتسم بأهمية بالغة أطر السياسات التي تعزز التعاون بين الجامعات ومعاهد البحوث والقطاع الخاص من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل تشمل نقل الأفكار والمهارات البشرية.

٩ - وقد أبرزت المناقشات المتعلقة بالسياسات التي أجرتها اللجنة حول موضوع ”الابتكار والبحث ونقل التكنولوجيا تحقيقاً للمنفعة المتبادلة ومباشرة الأعمال الحرة والتنمية القائمة على التعاون في مجتمع المعلومات“ أهمية قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية من أجل تعزيز التواصل والتعلم القائم على التعاون للحاق بالركب وتحقيق قفزات نوعية على طريق بناء مجتمعات المعرفة (انظر E/CN.16/2012/2). إذ يمكن مثلاً لبرامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تشترك فيها الجامعات ومعاهد البحوث، فضلاً عن شبكات البحوث الدولية، أن تعزز التعلم القائم على التعاون.

١٠ - وكانت من بين النتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها الأهمية البالغة لفهم الطرق المحددة التي تكيف بها أقل البلدان نمواً تكنولوجيات المعلومات والاتصالات مثل البرمجيات المفتوحة المصدر والشبكات الاجتماعية من أجل بناء القدرات. ومن المفيد جداً تقديم آراء ثاقبة بشأن استحداث أنواع أخرى من أنشطة توليد وتبادل المعارف التي تدعم التنمية. بالمثل، ثمة حاجة إلى فهم وتحديد العوامل التي تحفز الابتكار في سياقات تواجه فيها قيود عديدة. وقد يفضي تحديد العوامل التي تحفز الابتكار بالرغم من وجود مثل هذه القيود إلى استخلاص دروس هامة بالنسبة لبقية العالم النامي.

١١ - أما المناقشة المتعلقة بموضوع ”إتاحة إمكانية الاستفادة للجميع والمكتبات الإلكترونية للعلوم والتحليلات الجغرافية المكانية وغيرها من الأصول التكميلية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات لمعالجة قضايا التنمية، مع إيلاء اهتمام خاص للتعليم“، فقد تناولت مسألة رئيسية مثل الطريقة التي يمكن بها التغلب على الحواجز التي تعيق الحصول على التعليم العالي الجودة في البلدان النامية وما إذا كان

يمكن للأدوات المتاحة للجميع أن تساعد في معالجة بعض من المسائل. وأشار المشاركون إلى أن معدلات الالتحاق بالمدارس، لا سيما للتعليم الثانوي والعالي، تظل منخفضة أكثر بكثير من المتوسطات العالمية في العالم النامي وأن نسبة مئوية هامة من الأطفال غير ملتحقين بالمدارس. وشددوا على ضرورة إتاحة الحصول على المعارف وفرص التعلم على نطاق واسع، لا سيما في ميادين العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، إذ أن التعليم عنصر رئيسي من عناصر التنمية. وتؤدي تكنولوجيات المعلومات والاتصالات دورا هاما في هذا السياق، لا سيما في حال ارتباطها بسياسات التعليم والتنمية.

١٢ - وركز المشاركون على القدرة الكامنة لإتاحة إمكانية الاستفادة للجميع والمكتبات الإلكترونية للعلوم ونظم المعلومات الجغرافية والتحليلات الجغرافية المكانية من حيث تعزيز التعليم وتشجيع تبادل المعارف. وتوصلت المناقشات بشأن هذا الموضوع إلى أن عدد المقالات المتاحة للجميع على الإنترنت يزداد بسرعة وأن هناك مستويات مختلفة من الوصول المتاح للجميع. فبعض ميادين العلم، مثل الطب الأحيائي، ممثلة على نطاق أوسع في المجالات العلمية المتاحة الوصول إليها للجميع. وفي عام ٢٠١١، أصبح عدد الناشرين التجاريين الذين يتيحون الوصول للجميع يضاهي عدد الناشرين الأكاديميين أو المهنيين الذين يتيحون ذلك، وتوجد بالفعل مقالات متاحة إلكترونيا فقط أكثر من مقالات المجالات العلمية المطبوعة ذات المحتويات المتاحة الوصول إليها إلكترونيا للجميع.

١٣ - وتزيد إتاحة الوصول للجميع من سرعة البحوث وفعاليتها وكفاءتها وتسمح بإجراء بحوث متعددة التخصصات، مما يزيد من أثر البحوث لا سيما بالنسبة للباحثين في البلدان النامية. بالمثل، يمكن للمكتبات الإلكترونية للعلوم، الوطنية منها أو الدولية، أن تعزز تبادل المعارف وقدرات البحث المتاح للجميع بالنسبة للباحثين في البلدان النامية. أما فيما يتعلق بالآثار المترتبة على السياسات، فقد شددت المناقشة على أن إضفاء الطابع الإلزامي على إتاحة الوصول للجميع (جعل العلماء مثلا ملزمين بها) قد يكفي لكفالة إتاحة قدر كبير من المحتويات للجميع. إضافة إلى ذلك، من المهم كفالة إمكانية الوصول للجميع بالنسبة لجميع البحوث الممولة من الأموال العامة، مما قد يؤدي إلى تطوير آليات إتاحة الوصول إلى الجميع عموما.

١٤ - وأبرز المشاركون أيضا أهمية تطبيقات نظام المعلومات الجغرافية والتكنولوجيات الجغرافية المكانية بالنسبة للعديد من قطاعات المجتمع وإمكاناتها للتغلب على تحديات التنمية (انظر E/CN.16/2012/3). وشددوا على أن الاستخدامات المحتملة لنظام المعلومات الجغرافية تغطي تحليل ديناميات الفقر في المناطق الحضرية، ورصد الهياكل الأساسية والخدمات

الحضرية، والنقل الحضري والحلول في مجال التنقل، وإدارة الأراضي وإدارة أخطار الكوارث. ويعتبر الحصول على البيانات الجغرافية، بما في ذلك بيانات الاستشعار من بعد، وخزنها ونشرها أمرا بالغ الأهمية لتيسير الاستخدام الواسع النطاق للحلول الجغرافية المكانية التي تستخدم أساليب التحليل المتقدمة المتعددة الطبقات لإدارة المشاكل المعقدة.

١٥ - وخلصت المناقشات المتعلقة بالسياسات التي أجريت حول موضوعي الدورة الخامسة عشرة ذوي الأولوية إلى أن إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بفعالية في عملية التعلم لا يتطلب نشر التكنولوجيات فحسب، بل أيضا تنمية القدرات البشرية وتهيئة الأطر التعليمية والهياكل الأساسية والسياسات الوطنية^(١). فعلى سبيل المثال، تساعد إمكانية الاستفادة للجميع والمكتبات الإلكترونية للعلوم في زيادة تدفقات المعارف وتوسيع نطاقها إلا أن أثرها سيكون محدودا في حال عدم توفر ما يلزم من قدرات بشرية وإطار تعليمي للاستفادة منها. ويبرز ذلك أهمية تعزيز وتطوير الاستراتيجيات الوطنية للموارد البشرية كمحرك أساسي لبناء القدرات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على الصعيد الوطني.

١٦ - وأوصى المشاركون في الدورة الخامسة عشرة بأن تسخر الحكومات برامج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، التي يشارك فيها أصحاب المصلحة الوطنيون والدوليون المعنيون، تسخيرًا شاملاً وتعاونياً لأغراض تعزيز التعلم القائم على التعاون. وشددوا على ضرورة التصدي للفجوات في الهياكل الأساسية والمحتويات التي تتمتع البلدان من الاستفادة من هذه البرامج. ودعا المشاركون أيضا الهيئات البحثية إلى إتاحة أعمالها مجانياً على الإنترنت. وفي سياق تعزيز استخدام نظام المعلومات الجغرافية، شددوا على الدور الرئيسي للتوعية من خلال التعليم، فضلا عن جمع البيانات. وفي الختام، شجعوا على إقامة الإطار المؤسسي اللازم لتيسير التعاون وتقاسم الموارد الشحيحة وتبادل المعلومات.

الدورة السادسة عشرة

١٧ - ركز العمل بشأن الموضوع ذي الأولوية "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض استدامة المدن والمجتمعات المحلية شبه الحضرية" على الطريقة التي يمكن بها للعلم والتكنولوجيا والابتكار أن توفر حلاً من أجل التصدي للتحديات المتمثلة في تسارع عجلة التوسع الحضري في البلدان النامية (انظر E/CN.16/2013/2). والبلدان النامية الآخذة في

(١) راعت أمانة اللجنة الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء خلال هذه المناقشات المتعلقة بالسياسات عند وضع الصيغة النهائية لتقرير الأمين العام عن الموضوعين ذوي الأولوية (انظر E/CN.16/2012/2 و E/CN.16/2012/3).

التوسع الحضري بمعدلات غير مسبقة تجدد نفسها في مفترق طرق فيما يتعلق بأفضل السبل لمعالجة العديد من قضايا التنمية الاقتصادية. ولئن كانت المدن هي محركات النمو وتستفيد من المنافع الناتجة عن حجم الأنشطة الاقتصادية ونطاقها على السواء، فالحكومات تواجه تحدياً جسيماً يتمثل في توفير المسكن الآمن والهياكل الأساسية المادية والخدمات العامة (ومنها الرعاية الصحية والتعليم).

١٨ - وأبرزت المناقشة أن عدم قدرة المدن في البلدان النامية، في كثير من الأحيان، على التكيف مع ضغوط التوسع الحضري لا تؤدي فقط إلى مشاكل واسعة النطاق تتصل بالهياكل الأساسية العامة وإنما تترتب عليها انعكاسات خطيرة على استخدام الطاقة وإدارة البيئة كذلك. فقد ينتج عن نمو المدن بشكل غير مخطط إضرار بالمناطق المحيطة بها، أي ما يسمى بالمجتمعات المحلية شبه الحضرية، التي لا توفر للمدن مجموعة من الخدمات فحسب، بل تكتسي أيضاً أهمية من الناحية البيئية بالنسبة للمنطقة في كثير من الأحيان. ولذلك ركزت المناقشات المتعلقة بالسياسات حول هذا الموضوع ذي الأولوية على ما يلي: (أ) تحديد التحديات الرئيسية التي تواجه البلدان النامية في تصميم المدن المستدامة وتشبيدها؛ (ب) تحليل السبل التي يمكن بها للعلم والتكنولوجيا والابتكار أن تساعد في التخفيف من حدة تلك التحديات ليس فقط من أجل تعزيز التنمية المستدامة، ولكن أيضاً للمساعدة في تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما تلك التي تتصل بالفقر والتعليم والصحة.

١٩ - وحدد المشاركون والخبراء سلسلة من خيارات العلم والتكنولوجيا التي قد تساعد في التصدي لتحديات التوسع الحضري، بما في ذلك تكنولوجيات الإنترنت والاتصالات، والحلول التكنولوجية من أجل تحقيق التنقل المستدام، وإدارة الموارد الحضرية المستدامة، وأخيراً تسخير التكنولوجيا والابتكار من أجل تحسين الحوكمة الحضرية بسبل منها التخطيط المكاني وإدارة الكوارث وتصميم المباني بفعالية.

٢٠ - ولاحظ المشاركون أن استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار في سياق المناطق الحضرية ينطوي على تطبيق تكنولوجيا عالية إضافة إلى تكنولوجيا بسيطة ونهج ابتكارية إزاء التخطيط الحضري والابتكار المؤسسي. ولاحظوا أيضاً أن التحديات التي تواجهها المدن في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، تختلف اختلافاً كبيراً عن تحديات البلدان المتقدمة النمو، وبالتالي فهي تستلزم اعتماد استجابات محددة في مجال السياسات ترمي إلى تضيق الفجوة الحضرية. وفي عدد كبير من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، تتجلى الفجوة الحضرية في الفجوة الرقمية، حيث يوجد عدد كبير من المواطنين الحضريين (أو ما يسمى

بـ "المُعَدِّين" الحضريين) الذين لا يتمكنون من الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات الأساسية.

٢١ - وركزت المناقشات المتعلقة بالسياسات حول موضوع "خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض من أجل مجتمع رقمي شامل" على استكشاف طبيعة الفجوة الرقمية وانعكاساتها على التنمية الشاملة للجميع (انظر E/CN.16/2013/3). وازدادت أهمية تكنولوجيات النطاق العريض ليس فقط بالنسبة للاقتصاد العالمي القائم على المعرفة الذي يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان، ولكن أيضا فيما يتصل بمجموعة من الخدمات الاجتماعية المقدمة من خلال شبكة الإنترنت والتي بدأت تعتمد على استخدام النطاق العريض في العالم المتقدم النمو. وتشمل هذه الخدمات التعليم والرعاية الصحية والإثراء الاجتماعي والثقافي والمشاركة السياسية. ومع ذلك، فالوصول إلى تكنولوجيات النطاق العريض يتم على نحو متفاوت في جميع أنحاء العالم النامي. فنسبة النفاذ إلى الإنترنت عبر النطاق العريض في العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، نسبة منخفضة جداً.

٢٢ - وشدد المشاركون على أن فجوة النطاق العريض تُشكّل، من نواح عديدة، أحد المظاهر المحددة لتكثيف الفجوة الرقمية القائمة وتناولوا بإسهاب مسائل الشمولية في سياق تطوير النطاق العريض، التي تواجه المجتمع الدولي في الوقت الراهن. فعلى الصعيد العالمي، تتعلق هذه المسألة بتعزيز تطوير النطاق العريض تطويراً منصفاً في جميع البلدان. أما داخل البلدان، فتتجلى فجوة النطاق العريض بطرق عدة: إذ لا تُطرح فقط مشكلة الوصول إلى خدمات النطاق العريض عموماً (بسبب ارتفاع أسعار الإنترنت وتكاليف الهياكل الأساسية، والافتقار إلى بيئة مواتية وانخفاض معدلات محو الأمية)، بل توجد أيضاً فجوة فيما بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، مما يؤثر في غالب الأحيان على تقديم الخدمات الاجتماعية في المناطق التي تكون في أمس الحاجة إليها في العالم النامي.

٢٣ - وأبرز المشاركون الحاجة إلى نهج منظم لمعالجة فجوة النطاق العريض يركز على نظام بيئة النطاق العريض. كما شددوا على ضرورة تناول الجوانب التنظيمية والتنسيقية التي ينبغي لأطر سياسات النطاق العريض معالجتها. وأبرزت المناقشة الاستراتيجية والخطط الوطنية القائمة في مجال النطاق العريض، واستشهد في هذا الشأن بأمثلة من بلدان شرعت مؤخراً في تنفيذ مهمة إنشاء إطار شامل لتطوير النطاق العريض من أجل تعزيز تبادل الممارسات في مجال السياسات في هذا المجال (انظر E/CN.16/2013/3). وكمّلت المناقشات التي جرت في

إطار اللجنة الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية الأخرى، مثل لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والاتحاد الدولي للاتصالات، التي قامت بمبادرات هامة من أجل تقييم آثار نشر خدمة الإنترنت وانتشار استخدامها، مثل الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

٢٤ - وأوصى المشاركون في الدورة السادسة عشرة بأن تنشئ الحكومات أطرا تنظيمية تدعم التعاون وتبادل المعارف بشأن الاستدامة الحضرية. واعتبرت الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتعليم العالي والتدريب المهني، والشبكات الحكومية المحلية والوطنية والدولية، والتخطيط الحضري على المستوى الإقليمي مسارات ممكنة تفضي إلى استدامة المدن. وشدد المشاركون على أهمية معالجة الاحتياجات الخاصة للأسر المعيشية المنخفضة الدخل التي تعيش في الأحياء الفقيرة. ودعوا أيضا المجتمع الدولي إلى استكشاف نماذج تمويل مبتكرة للتوصل إلى حلول قائمة على العلم والتكنولوجيا والابتكار للتصدي لتحديات التنمية المستدامة وإنشاء مستودعات مفتوحة لتبادل أفضل الممارسات القائمة على العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية.

باء - متابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات

٢٥ - وفقا للولاية التي أناطها بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، عملت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية كمركز التنسيق على نطاق المنظومة لمتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات^(٢). وفي فترة السنتين الحالية (٢٠١٢-٢٠١٣)، غطى عمل اللجنة بشأن تلك المتابعة الركائز الثلاث التالية: (أ) إجراء البحوث وإصدار التقارير السنوية بشأن متابعة نتائج القمة؛ (ب) تعزيز الحوار وبناء توافق الآراء بشأن مواصلة تنفيذ نتائج القمة؛ (ج) التحضير لعملية استعراض نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي ستجرى في عام ٢٠١٥.

٢٦ - وفي عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، أصدر الأمين العام تقريرين سنويين معنونين "التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي" (انظر A/67/66-E/2012/49 و A/68/65-E/2013/11). ويتضمن هذان التقريران معلومات قدمتها الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، علاوة على الجهات الفاعلة

(٢) انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/٢٠٠٦ والقرارات اللاحقة الصادرة عن المجلس والجمعية العامة، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ٢١١/٦٦.

الأخرى، بشأن ما بذلته من جهود خلال العام السابق لتنفيذ نتائج القمة، وذلك سعياً لتبادل الممارسات الفعالة والدروس المستفادة. ومن بين الكيانات التي ساهمت في تقرير عام ٢٠١٢: تحالف أفريقيا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ورابطة الاتصالات التقدمية، ومجلس أوروبا، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والتحالف العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية، وشبكة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة، وغرفة التجارة الدولية؛ ومبادرة الأعمال التجارية من أجل دعم مجتمع المعلومات، ومنتدى إدارة الإنترنت، وجمعية الإنترنت، والاتحاد الدولي للاتصالات، وشركة تليفونيكا، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونسكو، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والاتحاد البريدي العالمي، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة التجارة العالمية.

٢٧ - وردا على المخاوف المعرب عنها بشأن الفجوة الرقمية في قرار الجمعية العامة ٢١١/٦٦، سلط تقرير الأمين العام لعام ٢٠١١ الضوء على الدور الحيوي الذي يضطلع به النمو الاستثنائي لشبكات الأجهزة المحمولة واشتراكات الهواتف الخلوية في البلدان النامية فيما يتعلق بالتمكين من الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولاحظ التقرير النمو غير المتوقع نسبياً لاستخدام الإنترنت بالأجهزة المحمولة وشبكات التواصل الاجتماعي والابتكارات الاجتماعية من قبيل الحوسبة السحابية. ودعا الحكومات والشركاء في التنمية إلى التركيز على فهم التفاعلات القائمة بين التكنولوجيا والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية الأخرى، وإلى إدماج سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياسات المجالات الأخرى. وذكر التقرير أيضاً الحاجة إلى زيادة القدرة التكنولوجية والتشريعية والبشرية لتحقيق تقدم في تنفيذ نتائج القمة.

٢٨ - وفي سياق الأعمال التحضيرية لعملية استعراض القمة العالمية لمجتمع المعلومات، شدد المشاركون في الدوريتين الخامسة عشرة والسادسة عشرة للجنة على الحاجة إلى إدراج التغيرات التكنولوجية والسوقية الجديدة، التي طرأت منذ انعقاد القمة، وفي مؤشرات قياس نتائج القمة، كما اعترفوا بأهمية منتدى إدارة الإنترنت ومنتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات بالنسبة للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين. وفي الأخير، أشار التقرير، وفقاً للفقرة ٢ من القرار ٢١١/٦٦، إلى الحاجة إلى ربط عملية استعراض القمة العالمية لمجتمع المعلومات باستعراض الأهداف الإنمائية للألفية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٢٩ - وفي الدورتين الخامسة عشرة والسادسة عشرة، أكدت الدول الأعضاء في اللجنة أن بعض أهداف القمة قد تحققت بالفعل، لكن ما زالت هناك تحديات كبيرة، ولا سيما فيما يتعلق بشمولية مجتمع المعلومات. وشددوا على أهمية مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في متابعة نتائج القمة وكرروا تأكيد الحاجة إلى إدراج مسألة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ عن طريق إدراج نتائج عملية استعراض القمة في عملية استعراض الأهداف.

٣٠ - وحددت المناقشات التي جرت بين المشاركين والخبراء الاتجاهات والتطورات المتصلة بالقمة، على النحو المطلوب في الفقرتين ٤ و ١٠ من القرار ٢١١/٦٦. وساعد تقرير الأمين العام عن موضوعي "الابتكار والبحث ونقل التكنولوجيا تحقيقاً للمنفعة المتبادلة ومباشرة الأعمال الحرة والتنمية القائمة على التعاون في مجتمع المعلومات" (E/CN.16/2012/2) و "خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض من أجل مجتمع رقمي شامل" (E/CN.16/2013/3) على تفسير تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانعكاسات سياساتها فيما يتعلق بتحفيز القدرات الابتكارية ومعالجة قضايا التنمية الاقتصادية، والتعليم، والرعاية الصحية، والإثراء الاجتماعي والثقافي والمشاركة السياسية.

٣١ - اجتمع الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت، الذي أنشأه رئيس اللجنة في إطار ولايتها بشأن تشجيع الحوار حول مواصلة تنفيذ نتائج القمة على النحو المشار إليه في الفقرة ٤ من القرار ٢١١/٦٦، خمس مرات في الفترة بين شباط/فبراير ٢٠١١ وشباط/فبراير ٢٠١٢. وقدم الفريق العامل تقريره (A/67/65-E/2012/48) في الدورة الخامسة عشرة للجنة والدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت في الفترة من ٢ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ في نيويورك. وتابع التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل بعد ذلك الفريق الاستشاري لأصحاب المصلحة المتعددين التابع لمنتدى إدارة الإنترنت، الذي أنشأ فريقاً عاملاً مخصصاً لتقييم التوصيات وتنفيذها. واضطلع الفريق العامل بتقييم التوصيات في آذار/مارس ٢٠١٣ واقترح جدولاً زمنياً لتنفيذها.

٣٢ - علاوة على ذلك، واستجابة لقرار الجمعية العامة ١٨٤/٦٦ بشأن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، دعا رئيس اللجنة إلى عقد اجتماع لمدة يوم واحد في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢ في جنيف يكون مفتوحاً وشاملاً وتفاعلياً بغية تحديد فهم مشترك لتعزيز التعاون بشأن قضايا السياسة العامة المتصلة بشبكة الإنترنت، وفقاً للفقرتين ٣٤ و ٣٥ من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات. وحضر هذه المشاورات المفتوحة ٦٠ حكومة و

٨٠ مشاركا آخرين. وخلال الاجتماع، اقترحت الوفود عددا من الموضوعات للمزيد من النظر فيها، بما في ذلك وضع مبادئ شاملة من أجل تعزيز التعاون، وتعريف الأدوار والمسؤوليات التي تضطلع بها دوائر أصحاب المصلحة، وتحديد مؤسسات إدارة الإنترنت القائمة، والطرائق المتبعة في النهج المتعدد الأطراف والنهج القائم على تعدد أصحاب المصلحة.

٣٣ - وبعد ذلك، دعت الجمعية العامة في قرارها ١٩٥/٦٧ بشأن تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، رئيس اللجنة إلى إنشاء فريق عامل يعنى بتعزيز التعاون لدراسة التكاليف الصادرة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات بشأن تعزيز التعاون، على النحو الوارد في برنامج عمل تونس. وعقد الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بتعزيز التعاون الذي يتألف من ٢٢ دولة عضوا وخمسة ممثلين من القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط التقنية والأكاديمية، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات الدولية يومي ٣٠ و ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣ في جنيف. وناقش الفريق العامل خلال الاجتماع قائمة بالموضوعات المحتملة استنادا إلى المشاورات المفتوحة الآتية الذكر التي اضطلعت بها اللجنة بشأن تعزيز التعاون في قضايا السياسة العامة المتعلقة بالإنترنت، وأعد استبياناً لتوزيعه على أصحاب المصلحة. ومن المقرر عقد الاجتماع الثاني في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٣٤ - وبينما تمضي اللجنة في طريقها قدما ستقوم بتنظيم مناقشة موضوعية خلال دورتها السابعة عشر التي ستعقد في عام ٢٠١٤ عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة، يساهم فيها جميع الميسرين وأصحاب المصلحة بمدخلات. وستصّب نتائج هذه المناقشة في الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة في عام ٢٠١٥.

جيم - تعزيز الحوار وبناء توافق الآراء

٣٥ - تبادل المشاركون في اللجنة الآراء ووضعوا توصيات بشأن كل المواضيع ذات الأولوية خلال اجتماعات الأفرقة المعقودة بين الدورات والدورات السنوية التي عقدت في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. كما أتاحت الدورة الخامسة عشرة أيضا الفرصة للمنظمات ذات الخبرة في الموضوعات ذات الأولوية لتبادل تجارب العمل. وقد شمل ذلك الفريق المعني برصد الأرض والكلية الاتحادية للتقنيات الهندسية في لوزان ومعهد بحوث النظم البيئية وشركة مايكروسوفت. بالمثل، شارك عدد من أصحاب المصلحة والخبراء من ذوي الدراية في الموضوعات ذات الأولوية بأعمالهم في الدورة السادسة عشر وكان من بينهم مشاركون من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة) والجمعية الدولية لمخططي المدن والأقاليم وشركة أي بي إم (IBM).

٣٦ - وعكس مشروع القرار المتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، الذي اتفقت عليه الدول الأعضاء في اللجنة في الدورة الخامسة عشرة واعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاحقاً في تموز/يوليه ٢٠١٢ (انظر E/RES/2012/6)، عدداً من النتائج التي تم التوصل إليها خلال المناقشات التي عقدتها اللجنة بشأن هذا الموضوع، وتضمن توصيات للحكومات الوطنية والمجتمع الدولي بتشجيع ثقافة الابتكار. وأوصى المجلس في هذا القرار باستخدام آليات من قبيل تعزيز السياسات الوطنية بهدف تشجيع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ووضع برامج تهدف إلى تحسين الموارد البشرية في هذا المجال، وتوفير بيئة مواتية تشجع وتدعم الجهود الرامية إلى التعلم وتنمية القدرات.

٣٧ - وأوصى المجلس أيضاً بأن تقوم الحكومات بزيادة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التعلم القائم على التعاون من خلال استخدام المنشورات العلمية على الإنترنت وإتاحة وصول الجمهور إلى المحتويات على الإنترنت وإنشاء مكاتب إلكترونية للعلوم وشبكات وطنية للبحوث والتعليم لإتاحة قوة شرائية جماعية من أجل الاستفادة من خدمات البحوث العلمية المتاحة على الإنترنت.

٣٨ - واختتمت المناقشة الموضوعية بشأن الموضوعين ذوي الأولوية خلال الدورة السادسة عشرة للجنة بوضع مشروع قرار بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية أوصت اللجنة بأن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر القرار ١٠/٢٠١٣). وانطلاقاً من تلك المناقشة، أوصى في مشروع القرار بأن تنظر الحكومات في إنشاء آليات لتيسير تخطيط المجتمعات المحلية الحضرية وشبه الحضرية على نحو ابتكاري ومتكامل ومتعدد التخصصات؛ وإدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الهياكل الأساسية للمدن، حسب الاقتضاء، لزيادة كفاءة الخدمات والإمدادات الغذائية والتنقل؛ وضمان سلامة المواطنين وأمنهم وإنتاجيتهم؛ والحد من الآثار البيئية؛ وتعزيز التكنولوجيات ونماذج الأعمال التجارية التي تعزز المساكن التي تتسم بالكفاءة من حيث استخدام الموارد والتي يمكن لفئات الدخل المنخفض تحمل تكلفتها.

٣٩ - وفي كل من قرار المجلس ٦/٢٠١٢ ومشروع القرار المذكور أعلاه شجعت اللجنة على مواصلة تأدية دورها كحاملة شعلة الابتكار، وإسداء المشورة رفيعة المستوى إلى المجلس والجمعية العامة بشأن المسائل ذات الصلة بتسخير العلم والتكنولوجيا والهندسة لأغراض الابتكار، وتوعية مقرري السياسات بعملية الابتكار، وتحديد الفرص الخاصة المتاحة للبلدان النامية للاستفادة من هذا الابتكار.

٤٠ - وفي الدورة الخامسة عشرة أوصت اللجنة بأن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشروع قرار معنونا "تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات". واعتمد المجلس فيما بعد مشروع القرار بوصفه القرار ٥/٢٠١٢. وفي الدورة السادسة عشر تمت توصية المجلس أيضا باعتماد مشروع قرار يحمل نفس العنوان (انظر القرار ٩/٢٠١٣). وقد قدم مشروعا القرارين تقييما لتنفيذ نتائج القمة، وتناولوا مجالات تشمل إدارة الإنترنت وتعزيز التعاون ومنتدى إدارة الإنترنت، وتضمنتا توصيات بشأن سبل المضي قدما في متابعة نتائج القمة، على النحو المطلوب في الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ٢١١/٦٦.

٤١ - وأكد مشروع القرار الصادر عن الدورة السادسة عشر (انظر E/2013/31، مشروع القرار الأول) على أهمية تعزيز مجتمع المعلومات الشامل للجميع، مع إيلاء اهتمام خاص لسدّ الفجوة الرقمية وفجوة النطاق العريض، مع مراعاة اعتبارات نوع الجنس، والثقافة، والشباب، وسائر الفئات الناقصة التمثيل. كما حث جميع أصحاب المصلحة على منح الأولوية لاستحداث نهج ابتكارية تكون حافزا للوصول للجميع إلى الهياكل الأساسية للنطاق العريض بأسعار معتدلة للبلدان النامية واستعمال خدمات النطاق العريض المناسبة بما يضمن قيام مجتمع معلومات محوره الإنسان وشامل للجميع ووجهته التنمية، ولتضيق الفجوة الرقمية إلى أدنى حد.

دال - مساهمة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بشأن المسائل الرئيسية التي سيتم تناولها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٤٢ - في أعقاب طلب من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، دعا رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الدول الأعضاء في اللجنة إلى تقديم مساهمات خطية بشأن المسائل الرئيسية التي ينبغي معالجتها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتظهر المساهمات الخطية الواردة من عدد من الدول الأعضاء توافقا واضحا في الآراء بشأن الدور الحاسم الذي يؤديه العلم والتكنولوجيا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتتضمن اعترافا بضرورة أن تعالج خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ العناصر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة بشكل متزامن وأن تكون متعددة الأبعاد ومتكاملة وشاملة للجميع. وطرحت الدول الأعضاء المشاركة قضايا في مجالات عامة ثلاثة هي: المسائل المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ والشراكات من أجل التنمية؛ وأوجه عدم المساواة والصحة.

٤٣ - المسائل المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات - أشارت الدول الأعضاء إلى أن العلم والتكنولوجيا قد لا يمثلان غايتين في حد ذاتهما، إلا أنهما وسيلة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشارت أيضا إلى ضرورة تعزيز القدرات المحلية في مجالي التكنولوجيا والابتكار. ويعتبر الربط الإلكتروني وإمكانية الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من الأمور الهامة، بما في ذلك تضيق الفجوة الرقمية في مجال الهواتف الثابتة والمحمولة والوصول إلى الإنترنت. وسلطت الضوء على دور المجالات الجديدة في العلم والتكنولوجيا والابتكار من قبيل التكنولوجيا النانوية والطاقة المتجددة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الناشئة (بما في ذلك النظم المدججة والحوسبة السحابية وتكنولوجيات الاتصال بالأجهزة المحمولة) في معالجة القضايا الإنمائية. كما ذكرت الحاجة إلى استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل معالجة أوجه الضعف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في البلدان النامية (من قبيل تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض رصد الأرض ودعم البحث والتعليم بواسطة المكتبات الإلكترونية للعلوم).

٤٤ - الشراكات من أجل التنمية - عند مناقشة مسألة الشراكات من أجل التنمية، خلصت الدول الأعضاء إلى أن التعاون أمر لا غنى عنه في اقتصاد عالمي مترابط، ولا سيما في المجالات التي تنطوي على نقل التكنولوجيا. وللقطاع الخاص دور هام. وينبغي إنشاء شراكات تيسر نقل التكنولوجيا وتدعم القدرات الإنتاجية أو تعزيز ما هو قائم منها. وشملت الاقتراحات المحددة ما يلي:

(أ) إنشاء آليات جديدة متعددة الأبعاد في مجال الحوكمة العالمية (بما في ذلك الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) يشارك فيها أصحاب مصلحة متعددون لمتابعة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛

(ب) إقامة شراكات فيما بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال التعليم وبناء القدرات والتدريب؛

(ج) نقل التكنولوجيا وتمويل البحوث لتمكين البلدان النامية من الوصول إلى التكنولوجيا والمنتجات القائمة على التكنولوجيا؛

(د) العمل على فهم أثر حقوق الملكية الفكرية على حيازة التكنولوجيا؛

(هـ) كفالة فرص وصول البلدان النامية إلى أسواق المنتجات الجديدة التي تم ابتكارها نتيجة للبحث العلمي بتكلفة ميسورة؛

(و) إنشاء آليات تمويل عالمية جديدة لأغراض الاستدامة البيئية.

٤٥ - أوجه عدم التكافؤ والصحة - أشارت الدول الأعضاء إلى أن أوجه عدم التكافؤ والمسائل الصحية ينبغي أن تظل جزءا هاما من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويتعين معالجة أوجه عدم التكافؤ إذا ما أريد تحقيق التنمية المستدامة. وينبغي تسخير العلم والتكنولوجيا لمعالجة بعض التحديات العالمية الأكثر إلحاحا في مجال الصحة، مثل الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ثالثا - عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار

٤٦ - واصل الأونكتاد مساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى دمج العلم والتكنولوجيا والابتكار في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، على نحو ما جرى التشجيع عليه في قرار الجمعية العامة ٦٦/٢١١. وقد اضطلع بهذا العمل تحت أربعة عناوين خلال فترة السنتين الأخيرة: المساهمات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال أوجه التعاون المشترك بين الوكالات؛ وإجراء البحوث والتحليلات الداخلية؛ وتعزيز الحوار وبناء توافق الآراء؛ واستعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.

ألف - خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٤٧ - يشكل العلم والتكنولوجيا والابتكار محورا أساسيا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وستجد البلدان النامية صعوبة في رفع مستويات المعيشة بطريقة مستدامة، وتوفير الغذاء لسكانها المتنامية أعدادهم، والحفاظ على صحة أطفالها، وحماية بيئتها، إذا لم تتمكن من إيجاد سبل تكفل استخدام التكنولوجيات الموجودة بطريقة فعالة من حيث التكلفة^(٣). ويحمل المستقبل أيضا في طياته تحديات أخرى سيكون للتكنولوجيا فيها أهمية رئيسية، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بتغير المناخ. وإذ تؤكد اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والأونكتاد على ما سيكون للمنافسة بين المبتكرين في الأسواق التقليدية والجديدة على حد سواء من أهمية حاسمة في كفالة تطوير منتجات وعمليات ذات فائدة اجتماعية بأسعار معقولة، فإن العمل الذي يضطلع به كل منهما بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يركز على مدى ضرورة التصدي للعقبات الكنود التي تعترض سبيل تطوير القدرة في مجالي التكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية من خلال إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

(٣) انظر فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥ - "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة في سياق الشراكة العالمية من أجل التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: ورقة فكر مواضيعية"، أيار/مايو ٢٠١٢.

فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥

٤٨ - عمل الأونكتاد بوصفه عضواً في فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥، مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية، كمعد رئيسي لورقة فكر مواضيعية عنوانها "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة في سياق الشراكة العالمية من أجل التنمية لما بعد عام ٢٠١٥". كما نسق، في إطار أدائه هذا الدور، المساهمات المقدمة من جميع الكيانات الشريكة، بما في ذلك الاتحاد الدولي للاتصالات، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونسكو، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واليونيبدو والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

٤٩ - ومن خلال تسليط الضوء على القضايا الرئيسية المتعلقة بتعزيز القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار التي يجب معالجتها على وجه الاستعجال في البلدان النامية، حددت ورقة الفكر أربعة من مجالات السياسة العامة التي لا غنى عنها لتعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. أولها تمويل اكتساب الدراية التكنولوجية والقدرة على الابتكار. ففي عدد كبير من البلدان النامية، كثيراً ما تحبط الأسواق المالية الضحلة استجابات البلدان للاحتياجات الإنمائية. ولا يزال من المحتمل أن التحدي المتمثل في تعبئة هذه الموارد المالية لأغراض التنمية التكنولوجية يشكل جزءاً هاماً من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٠ - وثاني العقبات هو الحوافز. ففي التصدي لبعض التحديات الإنمائية الرئيسية، قد لا تكون حوافز السوق قوية بما فيه الكفاية لدفع عجلة الابتكار الضروري. وحيث تكون الأسواق ضعيفة، تُمثّل حاجة إلى نهج إضافية لسد الفجوة. وقد يحدث ذلك في حال أي تكنولوجيا تكون لازمة لتلبية احتياجات السكان الفقراء. وفي عالم تكون فيه حوافز الابتكار الرئيسية قائمة على السوق، كثيراً ما تترجم عدم القدرة على الدفع بعدم القدرة على الوصول. وثمة حاجة إلى جدول أعمال استباقي للسياسات يركز على جعل الابتكارات متاحة بشكل أيسر لمن يحتاجها.

٥١ - وتمثّل المعلومات العقبة الثالثة. فينبغي جمع البيانات بشأن ركائز التنمية المستدامة الثلاث، وتنسيقها وإدارتها وإدماجها بمزيد من الاتساق لدعم تحسين عمليتي وضع السياسات وصنع القرار. وأخيراً، تكتسي الشراكات أهمية حاسمة في التغلب على أوجه قصور الأسواق. وتحتاج البلدان النامية إلى مساعدة بعضها البعض وإلى المجتمع الدولي لتعزيز شراكات إنمائية قوية في عالم ما بعد عام ٢٠١٥.

حلقة دراسية عن التكنولوجيا والابتكار في خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥

٥٢ - في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣، عقد الأونكتاد حلقة دراسية في جنيف بعنوان "التكنولوجيا والابتكار وخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥"، ووجه الدعوة إلى أحد العلماء الرواد في مجال مفهوم نظم الابتكار الوطنية ليكون المتكلم الضيف فيها. وأكد المتكلم في العرض الذي قدمه، أنه في عالم يستعصي التنبؤ به، ويصعب فيه للغاية استشراف التحديات المستقبلية، ثمة حاجة إلى النظر في استراتيجيات للابتكار والتطوير تشجع قدرات التعلم. وتعد نظم التعليم وأسواق العمل العناصر الرئيسية لاقتصاد التعلم. وأشار المتكلم أيضا إلى التحديات الإنمائية الرئيسية المقبلة من قبيل اللحاق بالركب والابتكار للخروج من الفقر، وبناء القدرة الاستيعابية في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة، وتعبئة القطاع غير الرسمي، وتحسين قطاعات التكنولوجيا البسيطة والموارد الطبيعية، والارتقاء بالمهارات عن طريق الربط بين التعليم والخبرة.

باء - البحث والتحليل

تقرير التكنولوجيا والابتكار

٥٣ - ركزت الطبعة الثالثة من المنشور الرئيسي للأونكتاد المعنون "تقرير التكنولوجيا والابتكار"^(٤) على المسألة الهامة المتمثلة في كيفية تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالي التكنولوجيا والابتكار من أجل دعم التنمية التكنولوجية في العالم النامي ككل. ويبرز النمو الاقتصادي في عدد متزايد من البلدان النامية ما للقدرة التكنولوجية من دور هام في التنمية عموما. وقد تلت حالات النجاح في العديد من بلدان شرق آسيا منذ ستينيات القرن الماضي، موجة جديدة من البلدان، منها البرازيل والصين والهند، التي تسير في مسار منظم للحاق بركب التقدم الصناعي. وتعطي نخبة عدد متزايد من البلدان النامية أملا في أن يؤدي ظهور أقطاب نمو جديدة في الجنوب إلى ديناميات جديدة في العلاقات الدولية. وإزاء هذه الخلفية، يحتاج تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام ٢٠١٢، بأن البلدان النامية، ولا سيما البلدان النامية الناشئة، يمكنها أن تضطلع بدور هام في تقليص الفجوة التكنولوجية الآخذة في الاتساع، ليس بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية فحسب، وإنما أيضا فيما بين البلدان النامية نفسها.

(٤) تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام ٢٠١٢: الابتكار والتكنولوجيا والتعاون فيما بين بلدان الجنوب (UNCTAD/TIR/2012).

٥٤ - وحسب التحليل المفصل الوارد في التقرير، فإن الجنوب شريك في غاية الأهمية في جميع الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات في مجال التكنولوجيا والابتكار في العالم النامي، وذلك لسببين. فالسبب الأول هو أن تبادل الخبرات وتعزيز التعاون بكل السبل الممكنة هما أمران لا يزالان شديدي الأهمية والصلة بالنسبة للبلدان النامية التي تصارع لتهيئة بيئة متناغمة ومتسقة تتيح وضع سياسات صناعية وابتكارية على الصعيد المحلي. أما السبب الثاني، وربما يكون ميزة أهم للجنوب في تعلم التكنولوجيا، هو أن تكنولوجيات بلدان الجنوب قد تكون، من حيث سياقها، ملائمة للبلدان النامية.

٥٥ - ومن أجل ضمان تسخير دور البلدان النامية الناشئة بوصفها شريك هام في التعلم التكنولوجي في الجنوب بصورة فعالة، يقترح التقرير هيكلة إطار دولي توجيهي يُعنى بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب لأغراض التكنولوجيا والابتكار. ويقترح مجموعة من المبادئ التي يمكن أن يتمحور حولها هذا الإطار. تُستمدّ هذه المبادئ من بعض القضايا الهامة السائدة في سياق التبادل في مجالي التكنولوجيا والابتكار على الصعيد العالمي وفيما بين البلدان النامية. والمبادئ الخمسة هي:

- (أ) إعطاء الأولوية للاحتياجات التكنولوجية لسائر البلدان النامية وأقل البلدان نمواً؛
- (ب) السعي إلى تبادل الدروس المستفادة من التجارب الجارية في سائر البلدان النامية للحاق بالركب والأخذ بها بشكل أفضل في بناء قدرات الابتكار من خلال وضع سياسات استباقية؛
- (ج) تعزيز وسائل التعلم التكنولوجي الهامة، لا سيما من خلال التحالفات ومبادرات نقل التكنولوجيا؛
- (د) جعل الاستثمار المباشر الأجنبي فيما بين بلدان الجنوب أكثر توجّهاً نحو المجال التكنولوجي؛
- (هـ) حشد موارد البلدان النامية لمواجهة التحديات التكنولوجية المشتركة.

تقرير اقتصاد المعلومات

٥٦ - أجرى الأونكتاد مزيداً من البحوث وقدم آراءً ثاقبة بشأن قضايا الساعة المتصلة بتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية من خلال سلسلة تقرير اقتصاد المعلومات. وتستكشف طبعة التقرير لعام ٢٠١٢ المعنونة صناعة البرمجيات والبلدان النامية، السبل التي تستطيع من خلالها البلدان النامية بناء قدرات محلية في مجال البرمجيات، الأمر الذي من شأنه أن يعزز قدرتها على تكييف البرمجيات مع الاحتياجات المحلية المحددة وتوليد فرص

العمل. ويحلل التقرير دراسات حالة قطرية ويقدم إطارا وطنيا لتنظيم البرامجيات يصف العوامل الرئيسية التي تؤثر في تطوير صناعة البرامجيات، بما في ذلك نوعية البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقدرة على تحمل تكاليفها، والوصول إلى الموارد البشرية ورأس المال البشري، ووجود إطار قانوني ملائم وبنى تحتية مؤاتية لممارسة الأعمال التجارية، فضلا عن الروابط مع شبكات البرامجيات الدولية. ويقترح التقرير خيارات للسياسة العامة لتعزيز صناعات البرامجيات الوطنية.

الدراسات الحالية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار

٥٧ - صدر المنشور السادس في سلسلة منشورات الأونكتاد "الدراسات الحالية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار" في عام ٢٠١٢ تحت عنوان: "تسخير الجغرافية المكانية والتكنولوجيا لأغراض التنمية: مع تركيز على التنمية الحضرية وإدارة الأراضي وإدارة أخطار الكوارث" (انظر UNCTAD/DTL/STICT/2012/3)^(٥)، وتناقش الدراسة السبل التي يمكن بها أن يعزز الاستثمار في تطوير العلوم والتكنولوجيا الجغرافية المكانية قدرة البلدان، وتقدم نهجا مبتكرا لتقييم منافع هذه التكنولوجيات لا سيما في سياق البلدان النامية. وقد ساهمت النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى فهم مفاده أن إنتاج البيانات المكانية يمكن أن يحقق فوائد في مجالات من قبيل التنمية الحضرية والإقليمية المستدامة وإدارة الأراضي، وإدارة أخطار الكوارث.

٥٨ - وسيحلل المنشور القادم في هذه السلسلة السبل التي يمكن بها أن يساهم العلم والتكنولوجيا والابتكار في التصدي لتحديات التحضر السريع، ولا سيما في البلدان النامية. ومن المتوقع أن يقدم منشور ثان سيصدر قريبا لمحة عامة عن القضايا الرئيسية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنطاق العريض، في سياق الأهداف الدولية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأن يقترح مجموعة من الأطر لدراسة واستحداث مبادرات جديدة عامة وخاصة من أجل تعزيز تطوير النطاق العريض لإيجاد مجتمع رقمي شامل للجميع.

الجنسانية والدراسات الحالية من سلسلة الدراسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار

٥٩ - أطلقت الدراسة الخامسة من سلسلة الدراسات الحالية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار والمعنونة "تطبيق منظور يراعي نوع الجنس في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار" في النصف الثاني من عام ٢٠١١ (انظر UNCTAD/DTL/STICT/2011/5). ووضعت هذه الدراسة بالتعاون مع المجلس الاستشاري للجنة للقضايا الجنسانية. وتبحث

(٥) أطلقت هذه المجموعة في عام ٢٠١٠ وتسعى إلى تحليل المواضيع ذات الصلة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية.

الدراسة في التفاعل بين نوع الجنس والعلم والتكنولوجيا والابتكار وتلاحظ أنه على الرغم من الاعتراف القوي بإمكانات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية، لا تُدرج الاعتبارات الجنسانية عموماً في تصميم السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وتنفيذها. وتبرز الدراسة حقيقة أن إدراج المنظور الجنساني في عملية وضع السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار يجعل من الممكن النظر في أهداف النساء والرجال، وشواغلهم، ووضعهم، وقدراتهم، ويتيح بالتالي الإسهام في التصدي لتحديات التنمية بالشكل الكافي. ويستكشف المنشور ثلاث آليات لإدماج الاعتبارات الجنسانية في عملية وضع السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، وهي:

(أ) تطوير العلم والتكنولوجيا والابتكار الموجهة نحو تعزيز تقدم المرأة ومصادر رزقها؛

(ب) تعزيز المساواة بين الجنسين في تدريب الموارد البشرية في مجال تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة، وفي المهن والقيادة؛

(ج) توفير التشجيع والدعم من أجل تعزيز دور المرأة في نظم الابتكار على جميع المستويات.

٦٠ - وسيطلق الأونكتاد سلسلة جديدة من المنشورات عن الجنسانية والعلم والتكنولوجيا والابتكار في نهاية عام ٢٠١٣. وستوجه هذه السلسلة الجديدة نحو جمع وتبادل أفضل الممارسات بشأن السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار بما يخدم مصلحة المرأة. وسوف يغطي التقرير الأول منطقة جنوب آسيا.

جيم - تعزيز الحوار وبناء توافق الآراء

مساهمة الأونكتاد في الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

٦١ - ركّز الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٣ على تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار، والإمكانيات الثقافية لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتعاون الأونكتاد في إطار الجهد المبذول على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع، فساهم في إبراز الدور الهام الذي يضطلع به العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التكنولوجيا والابتكار. وشارك الأونكتاد أيضاً في المداولات والمشاورات الإقليمية.

٦٢ - وأسهمت اللجنة في الأعمال التحضيرية الإقليمية للاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٣ بعقد دورة بشأن الاستعراض خلال اجتماع فريقها العامل بين الدورات للفترة

٢٠١٢-٢٠١٣ الذي انعقد في ليما. ونُظمت هذه الدورة بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٦٣ - وخلال الجزء الرفيع المستوى من الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٣ الذي عقد في جنيف في تموز/يوليه ٢٠١٣، نظم الأونكتاد اجتماعاً موازياً بعنوان "الدروس المستفادة في مجال السياسات من تعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية". وقدّم هذا الاجتماع دروساً وممارسات جيدة بشأن تصميم السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية وتنفيذها بفعالية. ومن الدروس المستفادة أن أحد التحديات الرئيسية لترويج هذه السياسات يكمن في كفاءة استمرار عمليات استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار حتى عند حصول تغييرات في الحكومة. وكذلك، يمكن أن يمنع الافتقار الحاد إلى الموارد المالية والبشرية المحلية أيضاً تنفيذ السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، ولا سيما في أقل البلدان نمواً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم إدراج تعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار في الخطط الإنمائية الوطنية يعني أن البلدان ذات الموارد المحدودة لا يمكنها الاستفادة من الدعم الدولي اللازم.

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن سياسات تنمية المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار

٦٤ - واصل الأونكتاد تيسير المناقشات الحكومية الدولية بشأن السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، لا سيما في سياق السلسلة الأولى من اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات بشأن سياسات تنمية المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، التي انعقدت آخر دوراتها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وخلال تلك الدورة، عرض إطار الأونكتاد لتنفيذ استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. ويوفر الإطار، المتاح أيضاً كمنشور من منشورات الأونكتاد (انظر UNCTAD/DTL/STICT/2011/7)، مجموعة من المبادئ التوجيهية لتنفيذ استعراضات السياسات. وتزود المبادئ التوجيهية البلدان النامية المهتمة بمعلومات أكثر دقة بشأن أهداف العملية وطرائق تنفيذها. وقد ساعدت في تعزيز الملكية الوطنية لاستعراض السياسات الوطنية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار ويسّرت تنفيذ التوصيات الصادرة عن هذه الاستعراضات. ويأخذ الإطار بالعديد من الآراء والتجارب المتبادلة خلال الدورات السابقة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات. ويشير أهمها إلى ضرورة تعزيز الابتكار لصالح الفقراء، الذي يستهدف بصورة خاصة التحديات التي تواجهها فئات السكان الأكثر فقراً وضعفاً. ومما يتسم بأهمية بالغة في هذا الصدد بناء القدرة على الابتكار الزراعي وزيادة الإنتاجية الزراعية.

٦٥ - وأرّهف اجتماع الخبراء المتعدد السنوات الوعي بإمكانات التنمية القائمة على الابتكار وخلص إلى أن عنصر العلم والتكنولوجيا والابتكار ينبغي أن يشكل أحد عناصر التنمية الرئيسية في أي بلد. وفي هذا الصدد، يمكن لنهج قائم على نظم الابتكار أن يساعد في كفالة أن تكون السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وأن تراعي الظروف الاقتصادية المحلية. وسلّطت نتائج اجتماع الخبراء المتعدد السنوات الضوء على ضرورة أن تعالج السياسات الوطنية الجوانب المختلفة لنظم الابتكار في البلدان النامية على نحو منسق. وقد تشمل إقامة إطار مؤسسي مناسب يعزز الروابط بين المؤسسات التجارية والأوساط الأكاديمية وأصحاب المصلحة من القطاع العام؛ ووضع مجموعة من السياسات المتسقة التي تحفز الاستثمارات العامة والخاصة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وتعزيز المنهجية لرصد وتقييم أنشطة الابتكار بغية دعم السياسات القائمة على الأدلة. كما حدد اجتماع الخبراء المتعدد السنوات عدداً من العناصر الأساسية لتهيئة بيئة مؤاتية للعلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك الاستثمارات المستدامة في تنمية القدرات البشرية وتخفيض تكاليف المعاملات التجارية. وفي الختام، شجع الخبراء الأونكتاد على مواصلة أبحاثه وتحليلاته للسياسات المتعلقة بمسائل العلم والتكنولوجيا والابتكار بوسائل منها إجراء استعراضات للسياسات الوطنية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.

٦٦ - وسيواصل الأونكتاد بذل الجهود لتشجيع الحوار وبناء توافق الآراء عن طريق العمل الحكومي الدولي على مستوى الخبراء من خلال تناول مسائل التكنولوجيا والابتكار في إطار سلسلة جديدة من اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات بشأن الاستثمار والابتكار ومباشرة الأعمال الحرة من أجل بناء القدرات الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة، وستعقد هذه الاجتماعات في الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦.

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

٦٧ - تعقد لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية التابعة للأونكتاد تجمعا سنويا للجهات المعنية بالاستثمار والتكنولوجيا على الصعيد العالمي، بما في ذلك الدول الأعضاء والوكالات التكنولوجية ووكالات تشجيع الاستثمار وقطاع الأعمال والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. وخلال دورتها الخامسة المعقودة في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو ٢٠١٣، أجريت مناقشة موضوعية بشأن التكنولوجيا والابتكار. وتناولت هذه المناقشة المسائل الرئيسية المتصلة بتمويل الابتكار لأغراض التنمية، بما في ذلك الأدوات الرئيسية؛ ودور الاستثمار في السياق الأوسع لتشجيع الابتكار؛ والتحديات التي يواجهها صانعو السياسات في البلدان النامية للتصدي لثغرات التمويل وتشجيع زيادة الاستثمار في الابتكار. ونظرت اللجنة بصورة خاصة في حالة كل من تايلند وجمهورية تنزانيا المتحدة وفي الآراء التي أعرب عنها أحد خبراء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتلت ذلك مناقشة تفاعلية بين صانعي السياسات والمندوبين.

٦٨ - وجرى تحديد ومناقشة عدة مسائل بالغة الأهمية. أولاً، تبين أن الافتقار شبه التام إلى بعض مصادر تمويل الابتكار في العديد من البلدان النامية، بمن فيهم ملائكة الأعمال التجارية والرأسماليون المحازفون، يعني أن تدخل القطاع العام ضروري لحفز التنمية. ثانياً، ركزت المناقشة على ما إذا كان يمكن للإلفاق العام على الابتكار أن يحفز القطاع الخاص على القيام بقدر أكبر من الاستثمارات بحيث يتسنى تخفيض النفقات العامة على مر الزمن. ثالثاً، ناقش المشاركون الحاجة إلى اتباع نهج كلي لتعزيز الابتكار من خلال مراعاة جوانب أخرى غير التمويل، مثل نقل التكنولوجيا والروابط القائمة بين المؤسسات البحثية والمؤسسات التجارية والحكومة وتنمية رأس المال البشري والهياكل الأساسية، من أجل أن تنجح الجهود المبذولة لتحسين آليات التمويل في تعزيز أداء البلدان النامية في مجال الابتكار. رابعاً، تمحورت المناقشة حول الحاجة الممكنة إلى نماذج جديدة تصلح لتعزيز الابتكار في البلدان النامية ويمكن تبادلها على نطاق واسع. وهذا يعني ضمناً أنه لا يوجد نهج واحد يناسب جميع الحالات لتعزيز الابتكار في العالم النامي.

دال - استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار

٦٩ - سلّمت الجمعية العامة، في قرارها ٦٦/٢١١، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ١٧/٢٠١١، بأهمية استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وشجعنا اللجنة على تيسير إجراء استعراضات جديدة من هذا القبيل، بناء على طلب البلدان الأعضاء، بالتعاون مع المصارف الإنمائية الدولية والمنظمات الدولية ذات الصلة، لا سيما اليونسكو والبنك الدولي، وعلى النظر في طرائق جديدة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الناشئة عن الاستعراضات. وفي قراره ٦/٢٠١٢، أحاط المجلس علماً مع التقدير بالجودة العالية لاستعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وشجع الأونكتاد على وضع مقاييس لتقييم التقدم الذي تحرزه البلدان في تنفيذ التوصيات الصادرة عن استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وإجراء استعراضات دورية لرصد هذا التقدم، بناء على طلب تلك البلدان.

٧٠ - ويتمثل الهدف الرئيسي من استعراضات السياسات الإسهام في تنمية القدرات الوطنية بهدف تعزيز فعالية السياسات الوطنية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار الموجهة نحو تعزيز التنمية والقدرة على المنافسة. ومنذ عام ١٩٩٩، أكمل الأونكتاد استعراضات السياسات لـ ١١ بلداً (إثيوبيا وأنغولا وجمهورية إيران الإسلامية وبيرو وجامايكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغانا وكولومبيا وليسوتو وموريتانيا). ويضطلع الأونكتاد حالياً باستعراضات السياسات بالنسبة لثلاثة بلدان: تايلند وعمان وفيت نام.

٧١ - وأنجز الأونكتاد استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لكل من بيرو والسلفادور في عام ٢٠١١، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وكان الهدف من الاستعراض الذي أجري في كل من بيرو والسلفادور إرهاف وعي صانعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة بالدور الذي تؤديه السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في دعم النمو والتنمية، وحددت مجموعة من الأولويات لتعزيز القدرات الوطنية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. وروعي ما صدر عن الاستعراضات من تشخيص وتوصيات في عمليات وضع السياسات والبرامج العامة. وفي بيرو، ساهمت عملية الاستعراض مساهمة خاصة في المناقشات الوطنية المتعلقة بتعزيز الإطار المؤسسي لعملية وضع وإدارة السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، وأعرب أصحاب المصلحة الوطنيون عن اهتمامهم بإجراء استعراض متابعة بعد خمس سنوات لتقييم تنفيذ التوصيات الناشئة عنها. وعند صياغة السياسات الصناعية الوطنية والسياسة الوطنية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في السلفادور، روعي ما صدر من تشخيص وتوصيات عن استعراض سياساته المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.

٧٢ - وأجرى الأونكتاد استعراض سياسات الجمهورية الدومينيكية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في عام ٢٠١٢، بالتعاون أيضا مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن الدروس الرئيسية المستفادة من الاستعراض أنه بالرغم من الجهود الوطنية التي تبذلها الجمهورية الدومينيكية لتهيئة بيئة مؤاتية للعلم والتكنولوجيا والابتكار من خلال وضع قواعد معيارية وتشريعية وتصميم استراتيجية إنمائية، فإن نظامها في مجال الابتكار لا يزال في طور التكوين وينبغي تعزيزه. وتدعو التوصيات الصادرة عن الاستعراض الجمهورية الدومينيكية إلى تعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى تشجيع الابتكار في قطاع الأعمال؛ وتوسيع نطاق الموارد الموجهة نحو أنشطة العلم والتكنولوجيا والابتكار، لا سيما في القطاعات الرئيسية مثل الطاقة والصناعة التحويلية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الأحيائية؛ والاستثمار في تنمية رأس المال البشري؛ وتعزيز قدرات مراكز البحوث والجامعات الوطنية؛ وبناء القدرات الإدارية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. وقدم الاستعراض إلى أصحاب المصلحة الوطنيين في تموز/يوليه ٢٠١٢. كما قدم إلى المجتمع الدولي في جلسة مخصصة عقدت خلال دورة اللجنة السادسة عشرة. وقد وفرت عملية استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار مقترحات مفيدة بالنسبة للتوجيه الاستراتيجي للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في الجمهورية الدومينيكية، لا سيما اقتراح إدخال تنقيحات على الخطة الاستراتيجية للعلم والتكنولوجيا.